

Distr.: General  
10 December 2012  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة  
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام  
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام  
في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف  
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في  
مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من  
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من منظمة المرأة في أوروبا من أجل مستقبل مشترك، وهي منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040213 010213 12-63966 (A)



## بيان

سيكون الموضوع ذو الأولوية للدورة في عام ٢٠١٣ ”القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعه“.

وفي تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن منع العنف ضد النساء والفتيات المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أشار الخبراء إلى وجود أدلة على أن العنف ضد النساء والفتيات قد ازداد حدة وتفاقم في حالات الإجهاد الاجتماعي - الاقتصادي وحالات النزاع وغيرها من حالات الأزمات. وإضافة إلى ذلك، أشاروا إلى أن أثر الأزمات الاقتصادية والاحترار العالمي وما يرتبط به من ارتفاع مستوى سطح البحر وظواهر جوية قاسية، والتدهور البيئي ونضوب الموارد، يمكن أن تسهم كلها في تهيئة ظروف من الضعف الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك التشرد والمهجرة الجماعية. كما يمكن أن تؤدي إلى حالات كوارث أو أزمات من المعروف أن العنف ضد النساء والفتيات يتزايد فيها.

وحجة تفاقم العنف ضد النساء والفتيات وتزايد حدته بسبب الأنشطة الاقتصادية غير المنصفة وغير المستدامة إنما هي حجة معروفة؛ غير أن ”منظمة المرأة في أوروبا من أجل مستقبل مشترك“ تود أن تسلط الضوء على أن التدهور البيئي نفسه يمكن أن يؤدي إلى العنف ضد النساء والفتيات، إذ يمكن أن تكون له آثار بالغة على ظروفهن المعيشية، كما يمكن أن يدمر أساس سبل عيشهن ويلحق بصحتهن أضراراً لا يمكن تداركها. والمسائل الواردة أدناه مثيرة للقلق.

## التعدين

يؤدي التعدين ومعظم أنشطة الصناعات الاستخراجية الأخرى إلى تدمير سبل العيش والبيئة. وقد تسبب تعدين اليورانيوم بوجه خاص في ظلم كبير للشعوب الأصلية التي يتم استخراج معظم اليورانيوم من أراضيها التي أصبحت غير صالحة للسكن بسبب التلوث الإشعاعي الذي تعرضت له على المدى الطويل. ولا يسبب تعدين الأستستوس أمراضاً فتاكة للعمال فحسب بل لأسرهم بأكملها. وأسفر تعدين اليورانيوم والزنئبق والذهب والنحاس عن تلويث مياه الشرب بالملوثات الإشعاعية والسامة وتدمير الغابات والمراعي تدميراً لا سبيل إلى إصلاحه، مما أدى إلى آثار مدمرة على سبل عيش الناس وصحتهم. وفي معظم المجتمعات المحلية التي تعاني من الآثار السلبية المترتبة على التعدين، تتحمل النساء عبء رعاية أفراد الأسرة والأطفال المرضى أو المولودين بعيوب خلقية بسبب أنشطة التعدين. وهناك ظاهرة أخرى تتصل بأنشطة التعدين كانت موضوع أبحاث معمقة ألا وهي أن المناجم تشجع

البغاء. وقد تسببت للصناعات الاستخراجية في عدد كبير من حالات العنف ضد المرأة، بما في ذلك الوفاة.

ولذا، تدعو منظمة المرأة في أوروبا من أجل مستقبل مشترك الحكومات إلى القيام بما يلي:

(أ) وضع إطار للأمم المتحدة من أجل التعدين المستدام يضم معايير عليا ومحكمة/آلية للامتثال الدولي تلزم شركات التعدين بأن تتحمل المسؤولية الكاملة عن التبعات البيئية (بما فيها النفايات) وعن صحة العمال والمجتمعات المجاورة أثناء أنشطة التعدين وبعدها على حد سواء، بما في ذلك وضع تدابير محددة تراعي المنظور الجنساني. وينبغي إبطال العقود القائمة على ممارسات تعسفية بين شركات التعدين والبلدان. وينبغي تحديد ضرائب على الصناعة الاستخراجية لا تقل عن ٥٠ في المائة كقاعدة في ما يتعلق بأنشطة التعدين الجارية بالفعل وبلاستثمارات الجديدة في قطاع التعدين، ينبغي تخصيص حصة منها لصندوق عالمي لتطهير التدمير الناجم عن مواقع التعدين المهجورة ومواقع التعدين المغلقة؛

### المواد الكيميائية

تتأثر صحة المرأة بطريقة مختلفة بالمواد الكيميائية الضارة. فثمة مواد كيميائية محددة معطلة للهرمونات ترتبط، على سبيل المثال، بزيادة احتمال الإصابة بسرطان الثدي، كما يرتبط التعرض للأسبستوس بزيادة احتمال الإصابة بسرطان المبيض. ولا تؤثر المواد الكيميائية والمواد النانوية الضارة على النساء فحسب ولكنها تؤثر أيضا على الجنين أثناء الحمل أو الطفل أثناء الرضاعة الطبيعية.

وندعو الحكومات إلى تطبيق المبدأ الوقائي في السياسات المتعلقة بالمواد الكيميائية، عند وجود شك حول الأضرار المحتملة ومن أجل ضمان حماية النساء والأطفال، وذلك من خلال عكس عبء الإثبات وتطبيق مبادئ "لا تسويق دون توفير بيانات" و "الحق في المعرفة" و "الملوث يدفع".

فليس من المقبول أن تكون أنواع مبيدات الآفات المحظورة منذ زمن طويل في أمريكا الشمالية وأوروبا ما زالت تصدّر إلى بلدان الجنوب، حيث تُستخدم النساء غالبا لرش المبيدات.

ويقدر منشور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التوقعات العالمية للمواد الكيميائية: نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، الذي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ أن ٩٠٠ ٠٠٠ شخص بموتون سنويا من النتائج الفورية للتعرض لمبيدات الآفات والمواد الكيميائية الضارة، ويصاب مليوناً شخص بالمرض كل سنة.

وتدعو منظمة المرأة في أوروبا من أجل مستقبل مشترك الحكومات إلى القيام بما يلي:

(أ) حظر أسوأ أنواع مبيدات الآفات على الصعيد العالمي وتقديم دعم فوري، بموّل بواسطة ضريبة عالمية بنسبة ٠,١ في المائة من رقم أعمال الصناعة الكيماوية العالمية، للنساء المتضررات من التعرض للمواد الكيماوية الخطرة؛

(ب) تشجيع تطبيق المبدأ الوقائي في السياسات المتعلقة بالمواد الكيماوية، باستبدال المواد التي تشكل مصدر قلق بالغ والتي ينبغي ألا يُسمح باستخدامها على نطاق واسع في المنتجات الاستهلاكية أو كمبيدات للآفات، والتخلص التدريجي من هذه المواد على نحو مأمون حتى تثبت سلامتها وتوضع بشأنها مبادئ توجيهية ولوائح عالمية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المواد يشتبه في أنها:

١' معطلة للهرمونات؛

٢' مسببة للتكاثر أو مطفرة أو مسبب للسرطان؛

٣' مسببة للتراكم الأحيائي أو صامدة؛

٤' مسببة جدا للتراكم الأحيائي أو صامدة جدا؛

٥' مسببة للتسمم العصبي أو مسببة للحساسية؛

(ج) زيادة الوعي ودعم المرأة في جنوب الكرة الأرضية فيما يتعلق بالصلة بين التعرض للمواد الكيماوية الضارة والآثار الصحية السلبية على المرأة، ووسائل الحد من التعرض لهذه المواد؛ والمعلومات بشأن حقوق العمل للمرأة في ما يتعلق بحمايتها من هذه المواد الكيماوية، وتقديم الدعم القانوني للمرأة لتمكينها من حقوقها والمطالبة بها.

## تغير المناخ

يمكن أن تدمر الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات، النظم المائية القائمة. وبالنسبة للمجتمعات المحلية التي تعتمد على مصادر غير محسنة للمياه والصرف الصحي على وجه الخصوص، يؤدي تغير المناخ إلى تلوث المياه الذي كثيرا ما يؤدي إلى انتشار الأمراض ذات الصلة بالمياه، مثل الأمراض المتصلة بالإسهال. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسبب ندرة المياه أمراضا شديدة بما فيها سوء التغذية. وذلك يعرض للخطر صحة المرأة، لا سيما النساء الحوامل والفتيات، ويضع مزيدا من الضغط على المرأة بوصفها راعية لأسرتها، إذ أن الافتقار إلى المياه يؤثر في القدرة على كفالة أسباب العيش، بما في ذلك الأمن الغذائي. وبالنسبة للمرأة، لا سيما المرأة الريفية الأكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية، فإن هذه الآثار تعد أكثر

ضررا. وتتجلى هذه الآثار بشكل خاص في تزايد عدد الأسر المعيشية التي تعيلها إناث. بل ويمكن أن يساهم عدم المساواة في الوصول إلى الموارد وعمليات اتخاذ القرار في مضاعفة هذه الآثار الضارة.

ولذا، تدعو منظمة المرأة في أوروبا من أجل مستقبل مشترك الحكومات إلى القيام بما يلي:

(أ) العمل من أجل التوصل إلى اتفاق عادل بشأن المناخ في إطار الأمم المتحدة يأخذ الاهتمامات الجنسانية في الاعتبار؛

(ب) تحسين فهم المسائل الجنسانية وتغير المناخ وزيادة الوعي بهذه المسائل؛

(ج) تمكين المرأة اقتصاديا وبناء قدرتها على توليد الدخل في مجال الإمداد بالطاقة المتجددة وأنشطة مواجهة آثار تغير المناخ (بما في ذلك الزراعة والأراضي الرطبة)؛

(د) تعزيز حق المرأة في الحصول على الموارد والأراضي والخدمات؛

(هـ) إعمال الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة العامة في عمليات اتخاذ القرار والعدالة للمرأة؛

(و) ضمان حقوق الفتيات والنساء في التثقيف والتدريب بشأن تغير المناخ.